وظائف النقود The functions of money :

أن زيادة التطور الاقتصادي واتساع نقدية الاقتصاديات المختلفة بات واضحاً أن النقود تشكل أحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية الممكن استخدامها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى الأسعار والاستهلاك والادخار والاستثمار والاستخدام والإنتاج، ومن هنا تعددت وتنوعت وظائف النقود. وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نبين الوظائف التي تؤديها النقود داخل النظام الاقتصادي .

١. النقود كأداة للتبادل :

تستخدم النقود كأداة لتسهيل عمليتي البيع والشراء للسلع والخدمات، فهي أداة تمنح صاحبها القدرة على شراء أي سلعة أو خدمة وتعطيه الحق في تسوية المدفوعات وسداد الدين بدون أبطاء أو تأجيل، وهذه الوظيفة التي تقوم بها النقود مستمدة من طبيعة النقود نفسها في كونها مقبولة مقبولاً عاماً من الأفراد في استخدامها أداة مناسبة لتسوية عمليات المبادلة وسداد الديون، لذلك يطلق غالباً على النقود في أنها (قوة شرائية) بمعنى أن حائزها يستطيع بموجبها أن يحصل (يشتري) على ما يساوي قيمتها من السلع والخدمات ومن أي سوق يشاء وفي أي وقت يريد وكذلك بالشروط التي يرها مناسبة له. باعتبار أن النقود ستقبل من قبل جميع أفراد المجتمع دون أي تحفظات أو شكوك حول قدرتها في مبادلتها بسلع وخدمات أخرى، فقبولها من قبل جميع أفراد المجتمع مكنها أن تكون وسيطاً صالحاً لإتمام عملية المبادلة بين جميع أنواع السلع والخدمات.

فوظيفة النقود كوسيط للتبادل جاءت نتيجة التطور في مراحل التعامل الاقتصادي بين أفراد بالسلع والخدمات، إذ أنها جاءت في أعقاب التعامل بأسلوب المقايضة المعتمد على مبادلة سلعة بأخرى وبصورة مباشرة وفي ذات المكان والزمان، فأصبح فيما بعد باستخدام النقود استبدال السلعة بالنقود كمرحلة أولى من التعامل، ثم استبدال النقود بسلعة أخرى في المرحلة التالية، أي تتم عملية البيع والشراء بصورة غير مباشرة، وأصبح عن طريق النقود بالإمكان التنازل عن السلع بما يساوي قيمتها من نقود ثم يتم شراء السلعة المرغوب بها بما يساوي قيمتها من نقود، وأن هذا الفصل بين عمليتي البيع والشراء زماناً ومكاناً كانت أداته النقود وبواسطتها تتم أجراء صفقات البيع والشراء لمختلف أنواع السلع والخدامات ويعتبر استخدام النقود هو القضاء على جملة المشاكل التي سببت انهيار نظام المقايضة.

ويمكن توضيح هذه الوظيفة من خلال هذا المثال: أن الإفراد يستلمون دخلهم في نهاية الشهر، فهم لا ينفقون جميع دخلهم في لحظة واحدة أنما في فترات زمنية متعاقبة ومتواصلة ومتباعدة نسبياً تمتد منذُ فترة استلامهم للدخل وحتى نهاية هذه الفترة، وهذا يؤكد أن الحصول

على السلع والخدمات يتم في أوقات وأماكن مختلفة أيضاً عن طريق ما توفره النقود من سهولة يسر في الحصول على السلع والخدمات باستخدامها كوسيط للتبادل .

٢. النقود مقياس للقيم السلع والخدمات ووحدة حساب :

تتضح أهمية النقود كأداة للقياس قيم السلع والخدمات من خلال الصعوبات التي واجهت التعامل بأسلوب (المقايضة) إذ لا تتوفر وحدة مشتركة يعتمد عليها معياراً لقياس قيم السلع والخدمات المختلفة، وبعد استخدام النقود في التداول تمكن الأفراد من اعتمادها أساساً يتم بموجبه تحديد أثمان و أقيام مختلف السلع والخدمات. والمقصود بالنقود كوحدة حساب أو مقياس للقيمة هو تلك الوسيلة النقدية العامة المستخدمة في التعبير العددي عن قيم السلع والخدمات. ويتجلى ذلك في أن النقود تسمح بتحديد عدد الوحدات النقدية الضرورية التي تدفع للحصول على السلع والخدمات. أي بفضل النقود نستطيع معرفة ما تعادله القيم الاقتصادية المعروضة للمبادلة من وحدات نقدية، وعلى هذا الأساس تجري عمليات مبادلة القيم الاقتصادية من السلع والخدمات بالنقود .

وفي كل عملية تبادل تصبح النقود أداة مشتركة لقياس قيم السلع والخدمات، ذلك لان قيم جميع المعاملات يعبر عنها بمقياس حسابي واحد، فوحدة الحساب المتمثلة بالنقود تمكن كافة إطراف عملية التبادل من تحديد لكل سلعة قيمة معينة تختلف عن قيم السلع الأخرى، ويظهر ذلك بوضح عندما نقارن بين اقتصاد طبيعي واقتصاد نقدي. ففي النظام الطبيعي تكون عملية المبادلة عبر المقايضة ولا تستخدم فيه النقود، وتتعدد أقيام السلع والخدمات بسبب تعدد وحدات الحساب، ويصبح لكل سلعة موضع تبادل قيم متعددة طالما تشير إلى مقياس للقيمة بالنسبة للسلعة الأخرى التي يحصل عليها أحد طرفي عملية المقايضة في مقابل التخلي عن السلعة الأولى، أما في اقتصاد قائم على استخدام النقود فيكون لكل سلعة أو خدمة قيمة، ذلك لان ما يميز النقود عن السلع الأخرى هو أنها معادل عام مقيم السلع والخدمات. أي مقياس عام للقيمة،ويمكن المقارنة بين القيم النسبية لمختلف السلع عن طريق تقدير عدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على كل سلعة، وعادة يعبر عن العلاقة بين كمية الوحدات النقدية وكمية السلع والخدمات التي تجري مبادلتها بالسعر (الثمن) وهذا السعر هو بمثابة التعبير النقدي لقيم الأشياء. لذلك يمكن اعتبار النقود تلك الأداة التي بها نقدر أسعار جميع السلع الأخرى، وبفضلها يستطيع المتعاملون في السوق تحديد أسعار منتجاتهم قبل دخولهم السوق وهذا أمر يصعب تصوره في اقتصاد المقايضة.

وفي ضوء ما تقدم يتجلى لنا أن لكل السلع والخدمات في السوق أسعار يعبر عنها بمقياس مشترك يسمى وحدة حساب، مثل الدينار، فالنقود قاسم مشترك لقياس ومقارنة أسعار السلع المتبادلة، فلو كان سعر السلعة (A) ١٠ دنانير وسعر السلع (B) يساوي ٥ دنانير فهذا يعني أن قيمة الأولى تساوي ضعف قيمة الثانية وهكذا نستطيع قياس القيمة التبادلية للسلع والخدمات في السوق من خلال مقارنة أسعارها النسبية بالوحدات النقدية وهذه الأخيرة تمثل أدوات موجهة لتوحيد نظام القياس.

٣. النقود كمخزن للقيمة :

لقد تطرقنا في ظل نظام المقايضة إلى صعوبة تخزين السلع والاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة، لان بعض السلع تتعرض للتلف مما يلحق بصاحبها الخسارة، كما أن هنالك سلعاً لا يمكن تخزينها أصلاً أو أن تخزينها يحتاج لتوفير جملة من الشروط المكلفة لصاحبها. لذلك تظهر أهمية النقود كأداة للخزن قيم السلع والخدمات المختلفة لفترات لاحقة، إذ يمكن خزن النقود كقوة شرائية عامة مدة من الزمن بقصد أعادة استعمالها في المستقبل حين تظهر الحاجة أليها، فقيام النقود بفصل عمليتي البيع والشراء يجعل النقود قادرة على خزن قيم السلع والحصول عليها في فترات لاحقة بوصفها أداة للخزن القيمة وأداة لادخار أيضاً. فالنقود تمكن مالكها من حجزها عن التداول مؤقتاً أي استخدامها كأداة للادخار، ولان الادخار هو عدم أنفاق جزء من الدخل النقدي على الاستهلاك الجاري. فأن النقود تكتسب قدرة نقل القوة الشرائية من فترة لأخرى واختيار اللحظة المناسبة لأنفاقها.

فالنقود تعمل كجسر تربط بين الحاضر والمستقبل، فتكون مهيئة للأنفاق على السلع والخدمات المعروضة في السوق في الوقت الحاضر وتستخدم في المستقبل كأرصدة نقدية لمواجهة الظروف الطارئة كفقدان العمل أو المرض أو الشيخوخة أو توظيفها في الأصول المالية أو تكوين رأس المال جديد.

ومن الملاحظ أن النقود لا تنفرد لوحدها في أداء وظيفة مخزن للقيمة، فهنالك موجودات أخرى يمكن أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه النقود، فالودائع المصرفية الآجلة والادخارية والسندات والأسهم تمثل جميعها خزين للقوة الشرائية. وبالتالي فهي حقوق على السلع والخدمات الكافة. ولكن هذه الموجودات كمخزن للقيمة لا يمكن أن تستعمل مباشرة في المبادلات إذ يجب أن تتحول أولاً إلى نقد لكي تستعمل في الحصول على السلع والخدمات التي يقوى الأفراد على شرائها، لهذا تتفوق النقود على الأصول الأخرى في كونها أكثر سيولة، أي تامة السيولة*.

---

* السيولة التامة : هي أمكانية الحصول على أي سلعة أو خدمة بواسطة النقود الحاضرة دون الحاجة إلى تحويلها من شكل غير نقدي إلى شكل نقدي سائل. وتدرج سيولة الأصول حسب أنواعها. فكلما قلت سيولة الأصل كلما تكلف صاحبه

غير أنه يتسنى لأشكال أخرى من الموجودات أن تنافس النقود في أداء وظيفة حفظ القوة الشرائية ومخزن للقيمة، وتمتد هذه المنافسة خاصة في أوقات ارتفاع مستويات الأسعار وانخفاض قيمة النقود. ففي هذه الأوقات يقلل الأفراد ما يحتفظون به من نقود سائلة ويتجهون نحو الموجودات الثابتة كالعقارات والذهب والعملات الأجنبية أي يتجهون نحو مسالك استثمارية ذي فائدة تعوضهم عما تفقده النقود من قوة شرائية.

٤. النقود كأداة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي :

يقصد بهذه الوظيفة أن النقود لها أثر على حركة الاستثمار والإنتاج والدخل والاستخدام والأسعار، وأن لها دور في توجيه هذه المتغيرات الكلية التي تحكم سير النشاط الاقتصادي.

أن هذه الوظيفة للنقود لم تحتل أي أهمية في أطار الفكر الكلاسيكي ويرجع السبب في ذلك إلى فكرة حيادية النقود، والمقصود بها أن الدور الذي تلعبه النقود لا يتجاوز تسهيل تدفق السلع وتداول وبالتالي فان النقود لا شأن لها بالمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد وبالتالي ينعدم أثر النقود على الإنتاج والاستخدام والدخل. ألا أن الأفكار الاقتصادية التي بدأت بالظهور في مطلق القرن العشرين أثبتت خطأ هذا التحليل وأبرزت الدور الفعال للنقود في الاقتصاد من خلال تأثيرها على ديناميكية الاقتصاد، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي :

تؤثر النقود على حركة النشاط الاقتصادي عن طريق العلاقة بين عرضها (كميتها) والطلب عليها (حاجات السيولة النقدية) فلو زاد المعروض النقدي عن المطلوب منه نتيجة أتباع سياسة نقدية توسعية. فأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك إلى المنتجين، مما يشجع المنتجين على زيادة إقراضهم مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ويرتفع الأنفاق الكلي على السلع والخدمات وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج والاستخدام. والنتيجة هي ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي وهكذا يشهد الاقتصاد حركة توسعية في مستوى فعالياته الاقتصادية ككل.

وفي الحقيقة أن زيادة الإنتاج الذي يخلقها العامل النقدي يتوقف على شرطين : الأول هو مرونة الجهاز الإنتاج، فكلما كان هنالك عوامل أنتاج غير مستخدمة، كلما كان بالإمكان التصدي للطلب الناتج عن زيادة كمية النقود عن طريق زيادة الإنتاج دون التأثير على أسعار السلع والخدمات. وبالعكس تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى زيادة الإنتاج في حالة بلوغ الاقتصاد مستوى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية أو تعرضه لاختناقات سواء كانت كمية كشحه عناصر الإنتاج أو نوعية كنقص في الخبرة الفنية. أما الشرط الثاني

كلفة ووقت وجهد تحويله إلى نقد سائل. وكلما زادت سيولة الأصل كلما قلت الخسائر وزادت سرعة تحويله إلى نقد تام السيولة.

فيتعلق بالمرحلة التي يمر بها الاقتصاد من حيث التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي. ففي فترات الكساد اقتصادي الطويل الأمد تعمل زيادة التفضيل النقدي على تقليص الطلب وخاصة الاستهلاكي مما يقود إلى تقليص الاستثمارات. لذلك لا تحدث حركة توسعية في نشاط الاقتصادي والعكس صحيح في فترات الانتعاش.

ويحدث العكس لو انخفضت كمية النقود المتداولة بالنسبة إلى الطلب عليها، ففي هذه الحالة سترتفع معدلات الفائدة وتزداد كلفة الاقتراض من البنوك، وبالتالي سينخفض حجم الائتمان المصرفي المطلوب لتمويل الإنتاج وبالتالي ستقلص حجم الاستثمارات ويهبط حجم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يسبب حركة انكماشية في مستوى النشاط الاقتصادي.

٥. النقود كأداة لإعادة توزيع الدخول :

ترتبط هذه الوظيفة ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات الحاصلة في قيمة النقود. ويقصد بقيمة النقود قوتها الشرائية، أي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة من النقد. ويتوقف ذلك على مستوى أسعار السلع والخدمات المعروضة في الأسواق، وهذا يشير إلى أن هنالك علاقة بين تغيرات مستوى الأسعار وتغيرات قيمة النقود. فأن أي ارتفاع في مستوى الأسعار سيؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، أي انخفاض كمية السلع الممكن شرائها بالنقود. وبالعكس إذ انخفض مستوى الأسعار فأن حائزي النقود سيحصلون على كمية من السلع أكبر من ذي قبل. مما يعني أن قيمة النقود قد ارتفعت.

أن تغيرات في قيمة النقود كنتيجة لتغيرات مستوى الأسعار تحدث تعديلات في توزيع الثروة والدخل. حيث أن بعض الطبقات الاجتماعية تتأثر بارتفاع الأسعار خاصة أصحاب الرواتب والأجور والمدخرين والدائنين، وذلك لان المبالغ التي يستلمونها تكون قوتها الشرائية متناقصة، حتى وأن حصلت أي زيادة في الرواتب والأجور والفائدة تكون اقل من سرعة ارتفاع الأسعار وبالتالي ستفقد هذه الطبقات جزءً من قوتها الشرائية أي أن دخولهم ستوفر كمية من السلع والخدمات أقل من السابق، ويحدث العكس في حال انخفاض الأسعار.

٦. النقود وسيلة للدفع المؤجل :

يستخدم الأفراد النقود لتسديد الديون، فكما هي أداة صالحة لتسوية المبادلات الآنية فأنها أداة صالحة لتسوية المبادلات الآجلة أيضاً. وتظهر أهمية هذه الوظيفة من خلال توسع عمليات التعاقد الفردي والرسمي الآجلة، حيث يمكن بعض الأحيان شراء سلع معينة يتم تسديد ثمنها بالإقساط أو تسديده مرة واحدة في فترة لاحقة لفترة التعاقد سواء كان ذلك للأفراد أو الحكومات. ويتم تسوية أو تسديد هذه الديون بواسطة النقود التي تعد خير وسلة للدفع أو تسديد المؤجل وذلك لكونها مقبولة قبولاً عاماً لدى الأطراف المتعاملة بها فضلاً عن أنها قادرة على تأدية وظائفها.

خصائص النقود : The characteristics of money

لكي تؤدي النقود وظائفها بكفاءة عالية ينبغي أن يتوافر منها بعض الخصائص التي نلخصها بما يلي .

١. دوام البقاء ، ويعني بذلك أن وجود فترة زمنية فاصلة بين استلام النقود واستعمالها في المدفوعات المستقبلية، يستدعي الاحتفاظ بها لفترة من الزمن. والاحتفاظ بها انتظاراً لأنفاقها في المستقبل يجب أن لا يعرضها إلى التلف أو فقدان قوتها الشرائية أي قدرتها في الحصول على السلع والخدمات. بعبارة أخرى أنها أداة مناسبة للادخار ويمكن الاحتفاظ بها دون خسارة أو التلف لفترة طويلة من الزمن.

٢. التجانس ، ونعني به أن كل وحدة نقدية تتساوى مع قيمة العملات الأخرى المماثلة لها، وعدم وجود أي فروق في النوعية أو في قوة الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكها.

٣. قابلية الانقسام ، ويقصد بذلك أن تكون الوحدة النقدية الواحدة قابلة للتقسيم أو التجزئة إلى أجزاء صغيرة، دون أي تكاليف أو نقصان في قيمتها، بحيث أن تمكن شراء مختلف السلع والخدمات مهما كبرت أو صغرت قيمتها.

٤. سهولة الحمل ، أي أن يكون الشيء الذي يتخذ كنقود ملائماً في حجمه ووزنه بحيث يسهل حمله عند أدائه لوظائفها المختلفة.

٥. أن لا تتسم بالوفرة بالنسبة للسلع المعروضة في السوق، لان ذلك يعرض قيمتها التبادلية (قوتها الشرائية) إلى الانخفاض، كما يجب أن لا تكون نادرة إلى الحد الذي يجعل الحصول عليها بعيد المنال، وعليه يجب أن تكون كمية النقود المعروضة ملائمة مع حجم المعروض السلعي.

٦. تتمتع النقود بطلب عام، وتكون سهلة التصريف والجميع يقبل التعامل بها بسهولة ويسر.

٧. أن تكون النقود ذات منفعة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع، حيث أن منفعة النقود تختلف عن منافع السلع الاقتصادية، وذلك لان النقود قادرة على إشباع الحاجات البشرية من

خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل التخلي عن عدد من الوحدات النقدية، أي أنها تستطيع أن تشبع الحاجات البشرية بصورة غير مباشرة من خلال ما تمنحه لحائزها من قوة، وتتجسد هذه القوة الاقتصادية في حرية اختيار حائز النقود الأشخاص الذين يرغب التعامل معهم والحصول على مختلف السلع المعروضة من أي مكان وفي أي زمان.

٨. صعوبة تزويرها، يجب أن تكون النقود مصنوعة من مواد معينة وألوان يصعب تقليدها وتزويرها وتكون مقاومة للظروف المناخية وأيضاً تكون مقاومة للماء.